

# الشرح الأول لكتاب البيوع من زاد المستقنع للشيخ ابن عثيمين 74

محمد بن صالح العثيمين

قال المؤلف وان نفيا ه طبقا نفيا ه من حيث تصريف ولم يقل نفوا ها اليه يقال نفوا ها كذا نفوا ها كذا يا عبد الله طيب الان سؤال  
عبد الله العام اذا اليه يقال نفوا ها كذا - 00:00:00

بالواو كيف تقول ويقال نفوا ويقال نفوا اصل نفق ونفوا ها احسنت الواو هنا ليست ليست واو الفعل ولكنها واو الجماعة ظمير  
طيب على كل حال ان نفيا ه التعبير صحيح - 00:00:34

طيب ان نفيا ه اي نفي الخيار وكيفية النفي ان يتبع على ان لا خيار بينهما قال شف انا ببيع عليك لكن ترى ما بين الاخيار قال لا بأس  
اقبل الخيار - 00:01:02

يسقط ويعق العقد لازما بمجرد الایجاب والقبول اي بمجرد ان يقول بعترك فيقول قبلت ما فيها ما في خيار او اسقطه سقط اسقطه  
متى بعد العقد يعني بعد ان تم العقد ومضى دقيقة او دقيقة او دقيقتان او عشر دقائق - 00:01:21

اتفاقا على اسقط الخيار فانه يسقط التعليم لأن الحق لهما اذا رضي باسقطه سقط فان قال قائل ان هذا الشرط يحرم ما احل الله  
لان الله احل لكل منها الفسخ - 00:01:45

فاما شرط فاما نعم فاما شرط ان لا خيار او اسقط فهذا تحريم ما احل الله قلنا هذا التحريم ليس لحق الله بل لحق الادمي وحق  
الادمي الامر فيه اليه - 00:02:15

فاما اسقطه او نفيه مع العقد ان اسقطه بعد العقد او نفيا ه مع العقد فلا بأس نعم يكتب ايش بعض المحلات يطلب ان نعم انا  
المشتري لا يعرف ان يقبط - 00:02:36

ولكنه غافل عنه وبارك الله فيك لا يرد هل هم يقولون لا يرد بعد السلام مهوب وانت في المكان واشتراها وخبز والمحل. اي  
نعم هذه تبني على مسألة سبق - 00:02:57

وهي شرط البراءة من العيب هذه اذا اذا وجد فيها العيب على المذهب ما له ما له رد المثل ليس له رد والصحيح انه اذا كان البائع  
عالما فله الرد - 00:03:14

سليمة ما له يرد هو بعد التفرق ليس له ان يربطها سواء شرط او لم يشترط نعم يوسف يعطي السهم لبيع الكمبيوتر. فيتم اه شراء عن  
طريق الكمبيوتر. شخص اخر لا يعرفه يكون حدد نفس السعر - 00:03:33

السعر مع هذا السعر المطلوب مع السعر في بيع السهم ويتم البيع بدون وشو؟ بدون اي بدون علم كيف وشلون؟ يعني ما في مجلس  
عقد يعني مثلا يكون في سهم ايه بيع في الكمبيوتر سهم يعني سهم من الاسفل طيب - 00:04:03

زيد فهذا السهل يدخل الى الكمبيوتر على اساس انه يرغب البائع ببيعه مثلا بمائة ريال وليكن نصف المنصور. نعم؟ وليكن انت؟ طيب  
وليكن انت. نعم. وشخص اخر اه يكون موجود انا انا بشرته منك. نعم تكون موجود مثلا في القصيم ولا موجود - 00:04:24

زين ادخل اسمك في الكمبيوتر انك تريدين يعني نفس هذا السهم بمائة ريال بدون علم لا انت تعرف ها يعني مثلا قلت  
لصاحبكم على الكمبيوتر بيع اسمي بدل يوسف - 00:04:41

لا انت تقول اريد ان اشتري سهم هم الشركة الفلاحية بمبلغ مائة ريال. نعم. وانا صدفة اقوم قلت اني اريد ان ابيعه بمائة ريال. طيب.  
تلتقى هذا الركبتين اطلب والكمبيوتر في ناس جالسين - 00:04:57

ها احسنت ايه يعني في مدربين له ايه لكن هنا ما في مجلس عام ايه وش تقولون في هذا؟ صحيح صحيح هذه ذكرها العلماء قالوا

اذا تولى طرف العقد اذا تولى طرف العقل - 00:05:17

فمتي يكون الخيار يقول فيه خيار اذا تولى طرفه الى الارض لانه لو قلنا انه له الخيار بقي لها البيع جائز لانه ما يمكن يفارق نفسه مثال تولي طرفه العقد - 00:05:37

وكذلك ان تشتري لي الروضة المربع ووكلك اخر ان تبيعه له فقلت اشتريت الروضة المرضع من فلان لفلان فهنا تولى لهذا عندنا الشرح الشرح مفيد بعض قال استثنى من البيع الكتاب وهو تولي طلبه الى العقد - 00:05:58

ولكن يظهر انه لا لا يستثنى وان طرف العقد فيه الخيار الا ويكون المدار على مفارقة هذا الرجل للمكان الذي امضى فيه البئر يعني مثلا هو بنفسه الوكيل قال اشتريت هذا الكتاب لفلان من فلان - 00:06:27

ثم قام مشى راح الان لزم البيع الكمبيوتر مثله الكمبيوتر يجعل مثل ذلك نعم ها اي نعم. يعني الكمبيوتر هو لا لا اذا اذا فارق اللي امضى اللي يدبر لكم الموتر هذا هو اللي امضى العقد اذا فرق المكان - 00:06:55

هذا الوكيل لان القائم على الكمبيوتر وكيل للبائع والمشتري مكانه والصلة القائمة عاش محمد رسول الله كانت السماء ملبدة بالغيوم بشعة فهبت الريح الشمالية ففرقتها ما اشبه حالكم بهذا كان المكان ما شاء الله مملوءة - 00:07:22

اما الان بعض الالافية اراده عامة اللهم صلي على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين. وانك يا قال رحمة الله تعالى وان سقط وان اسقطه احدهما بقي خيار الآخر. واذا مرضت مدة لزم البيع. الثاني ان يشترطا - 00:07:53

او في العقد مدة معلومة ولو طويلة. وابتدائها من العصر. واذا مرضت مدة او قطعاه بطل. ويثبت في البيع والسلك الصلح بمعناه والاجارة في الذمة او على مدة لا تلي العقد. وان شرطاه لاحدهما دون صاحبه صح - 00:08:20

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى الله واصحابه ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين. سبق لنا تموت خيار المجلس للمتابعين ودليله - 00:08:39

وببيان الحكم منه فما هو دليله ياسر قال النبي صلي الله عليه وسلم حديث ابن عمر اذا تباع الرجلان احفظ المتن نعم حديث ابن عمر احمد حديث ابن عمر رضي الله عنه اذا تباع رجلان فكل واحد منهم خيار ما لم يتفرقوا وكانا جمبيعا. نعم - 00:08:57

طيب او يخيل احدهما الاخر؟ نعم. فان خير احدهم الاخر اكتبه على ذلك فقد وجب العلم. وان تفرقا باقي او الى اخره ما ما نعم طيب اه ما هي الحكم منه - 00:09:30

توسيع شوي اقرب يا واظن ايكم اللي داخل على الاخير ما يصلح التراص الكبير في في الجلوس الذي يفعله الواحد الصلة ايه صار واحد يقول لازم اجلس لو على رأس لا الاخر - 00:09:50

طيب الحكم من هو عبد الله عوض نعم ما الحكم من خيار المجلس يعني كل واحد من البائع والمشتري. فرصة للتفكير ينظر هل الاصلح له على الامضاء او الفصل. نعم - 00:10:20

لان الانسان قد يقدم على السلعة شفقة اول ما يقدم ثم بعد ان تباع تزد رغبته يعني رغبته عنه وهذا شيء مجنون ان الشيء الذي ليس بيد الانسان يجد الانسان في عليه شفقة - 00:10:40

وحبا له فاذا ادركه وتمكن منه ربما تزن المرأة طيب ناخذ الدرس الجديد الان قال المؤلف رحمة الله وان نفياه ها كيف يا عبد الله؟ ايه طيب ماشي قال وان فياه اسقط او سقط وان اسقطه احدهما هذا مبتدأ الدرس - 00:10:58

وانا استطع احدهما تبقى خيار الآخر يعني اذا تم العقد وقال احدهما اسقطت خيام او طلب منه الاخر نسل طهياره فاسقطه بقي خيار صاحبه. ويدل لذلك قوله صلي الله عليه وسلم في حديث عبد الله ابن عمر فان خير احد - 00:11:22

الاخير فتباع على ذلك فقد وجب البيع فعل ذلك على انه يصح ان يسقط احدهما الخيار عنه لصاحبها واذا مرضت مدة لزم البيع لو قال المؤلف رحمة الله واذا تفرقوا لزم البيع - 00:11:46

لكان اولى لموافقة الحديث بقوله وان تفرقوا بعد ان تباع ولم يترك احد منها البيع فقد وجب البيع فالافظي يعني فالاولى في التعبير ان يقول واذا تفرقوا لزم البيع وقوله لزم البيع - 00:12:10

اي وقع لازما ليس لاحد ما فسق الا بسبب وهذه مسألة مجمع عليها ومستندها هذا الاجماع قول النبي صلى الله عليه وعلى الله وسلم  
فقد وجب البيع واللزوم هنا من الطرفين - [00:12:33](#)

يعني يلزم من جهة المشتري ومن جهة البائع وبهذا عرفنا ان البيع من العقود الازمة لان العقود ثلاثة اقسام لازمة من الطرفين وجائزة  
منهما ولازمة من احدهما دون الاخر الازمة من الطرفين مثل البيع والاشارة - [00:12:55](#)

والجائزة من الطرفين كالوكالة والجائزة من طرف واحد كالرهن هو جائز من المرتهن لازم من قبل الراهن لان الراهن لا يمكنه ان  
ان يفسخ الرهن اما المرتهن فله ان يفسخه - [00:13:26](#)

ثم قال الثاني اي من اقسام خيار الشرق من اقسام الخيار ان يشترطوا وليعرب لنا العقيل هذه الجملة الثاني ان يشترطواها وش  
هالتقدير طيب يعني لا يحتاج النقص لمن الموصوف معذوب لانه يحذف الموصوف وتقوم الصفة مقامه - [00:13:48](#)

فنقول كما قلت اول الثاني مبتدأها جملة ان يرتبطاه في محل خبر في محل خبر جملة ان يشهدها في محل ايش اذا ان يشرطه  
انوى ما دخلت عليه في تو المصدر - [00:14:19](#)

خبر المبتدلى نعم فنفهم من هذا من قول المؤلف الثاني يشرطاه ان هذا القسم خيار شرط اي الاصل عدمه الا اذا اشترط لان اظافته  
الى الشرط من باب اضافة الشيء الى سببه - [00:14:41](#)

فهذا خيار الشر ان يشترطاه الفاعل المتابيعات والمفعول به الهاي يعني تعود على الخيار ان يشترطاه في العقد مدة معلومة اي  
الشيطان في العقد مدة معلومة وقوله بين الظرفية فيقتضي ان يكون هذا الشرط في نفس العقد - [00:15:05](#)

هذا في صلب العقد وليس قبله وليس بعده لكن كونه لكونه لكن تقييد ذلك في صلب العقد فيه نظر وهو قول من الاقوال والقول الثاني انه  
يصح في صلب العقد وفي زمن الخيارين - [00:15:39](#)

والثالث انه يصح قبل العقد هو في صلب العقل وفي زمن الخيارين لان الحق لمن لهم اذا اشترطوا ورظي كل واحد منهمما بذلك فلا  
بأس لو قال انا اشتري منك البيت لكن اجعل لي الخيار الخيار مدة شهر فقال لا بأس ما في مانع - [00:16:04](#)

ثم قال بعترك البيت بمئة الف فقال قبلت فهنا يصح شرط لانه حق لهم وقد اتفقا عليه وهذا مثل ما سبق لنا في الشروط اتموا في  
الشروط في البيع نعم - [00:16:30](#)

طيب اذا قول المؤلف في العقد يقتضي انه لا يصح شرطه قبل العقد ولا بعد العقد وظاهره ولو في زمن ولو في زمن خيار المجلس او  
الشر ولكن الصحيح ما سمعته - [00:16:52](#)

ان وصفه قبل العقد ومع العقد وبعد العقد لكن في زمن الخيار اما خيار الشرط واما خيار المجلس لكن كيف خيار الشرط خيار الشرط  
يدخل شرطا على اخر مثل ان يكون اشتريته من هذا البيت ولي الخيار ثلاثة ايام؟ قال نعم - [00:17:11](#)

فلما صار اليوم الثالث قال اريد ان امدد الخيار الى ستة ايام فقال لا بأس له ذلك لان العقد لم يلزم الان لانه لا يلزم الا بعد انتهاء مدة  
العقد - [00:17:32](#)

اه نعم الا بعد انتهاء مدة الخيار - [00:17:50](#)